مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٣٩٤**

يوم الخميس، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد راين	(ايرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كوستشينسكي
	بنغلاديش	السيد إحسان
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد عوني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

مسائل عامة تتصل بالجزاءات

01-60094 (A)
0160094

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/٥٠ من يوم الخميس ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يتقدم وفدي اليكم، سيدي الرئيس، بالشكر على تنظيم هذا الاجتماع. ونوجه الشكر بصورة خاصة إلى الممثل الدائم لألمانيا، السفير كاستروب لعرضه التقرير المعنون تصميم وتنفيذ عمليات الحظر والسفر والطيران التي ترتبط بالجزاءات. كما نشكر المراقب الدائم عن الاتحاد السويسري، السفير ستاهيلين، على عرض التقرير المعنون الجزاءات المالية الموجهة: دليل التصميم والتنفيذ. كما سرنا أن نرحب في المجلس بوزير خارجية السويد، السفير هانز دالغرين ونشكره على ما أعرب عنه من استعداد حكومته لمواصلة العمليتين. وفي السياق ذاته، نعرب عن تقديرنا للأمين العام المساعد، ابراهيم فال لمقترحاته التي جاءت في حينها بأن يتخذ المجلس والأمانة العامة إجراءات متابعة.

وعندما ناقش المجلس هذه المسألة في نيسان/أبريل من العام الماضي أوضح وفدي أن المجلس لو حافظ على الجزاءات كأداة ذات مصداقية فعلينا أن نتخذ خطوات ملموسة تكفل أن تكون الجزاءات صحيحة، لا أن نفرض نظما مختلة قد تكون عديمة الفعالية أو غير قابلة للتنفيذ. والواقع أن المجتمع الدولي أولى أهمية متزايدة طوال السنوات القليلة الماضية لقضية الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن. وكانت التعليقات في الغالب سلبية، ويرجع هذا أساسا إلى الآثار الإنسانية السلبية المترتبة على جزاءات شاملة على السكان المدنيين.

وفي الرد جزئيا على تلك الانتقادات ومع التسليم بأن الجزاءات لم تعد أداة مقبولة لدى كثير من أعضاء المجلس حدث تحول في نهج المجلس إزاء صياغة جزاءات تستهدف اتخاذ تدابير بشأن الشخص أو الأشخاص المسؤولين عن سلوك أو سياسات يدينها المجتمع الدولي وبشأن تلك القلة أو الجماعات التي تستفيد مباشرة من ذلك السلوك أو تلك السياسات. والواقع أنه قد ظهر توافق آراء عريض على تأييد الجزاءات التي تصمم بحيث لا تؤثر إلا على الأفراد الذين نريد تغيير سلوكهم.

ثم إن المجلس يسلم الآن بضرورة النظر الكامل في الآثار السلبية المحتملة للجزاءات على الأحوال الإنسانية للسكان المدنيين وعلى اقتصادات بلدان ثالثة. فعلينا الآن أن نكفل ألا تكون لنظم الجزاءات آثار غير مقصودة، من هذا القبيل. فالجزاءات الأخيرة على إثيوبيا وإريتريا وسيراليون وليبريا ونظام الطالبان الأفغاني جاءت كلها واضحة الهدف. وقد استعار المجلس في تصميم تلك الجزاءات الكثير من الأعمال الأولية في عمليتي بون - برلين وإنترلاكن، وكذلك من أعمال فريقه العامل المعني بالقضايا العامة عن الجزاءات والمنشأ في نيسان/أبريل المنصرم. كذلك اتبع تنفيذ ورصد تلك الجزاءات، بقدر كبير، التوصيات الواردة في هذين التقريرين. وهذه شهادة بقيمة التوصيات الواردة فيهما بأن يبدأ المجلس الاهتمام بها، حتى من قبل الفراغ منها.

وهذان التقريران اللذان جاءا نتيجة عمليتي بون - برلين وإنترلاكن يوفران لنا مجموعة طرائق لا لمجرد تصميم بل ولتنفيذ ورصد الجزاءات الهادفة الشاملة لمعظم نظم الحظر على الأسلحة والسفر والجزاءات المتعلقة بالطيران والجزاءات المالية. ومن دواعي سرور وفدي أن أتيحت له فرصة المشاركة في اجتماعات العمليتين. ونحن نقدر تقديرا كاملا الجهود التي تبذلها حكومتا ألمانيا والاتحاد السويسري في سبيل توفير الموارد لهذين العملين المهمين بشأن الجزاءات الهادفة وتصدر حوار مع المجتمع المدني والخبراء الاقتصاديين. ونرى أن الدليلين - إذا أحسن مجلس الأمن والأمانة العامة والدول الأعضاء استخدامهما - يساعدان في زيادة فعالية

استخدام الجزاءات أداة للمجلس في إنفاذ قراراته. وهذا يتيح أيضا زيادة سرعة وكفاءة الاستجابة حيثما اقتضى الأمر ذلك.

كذلك شارك وفدي في عرض فكرة مفادها أن الجزاءات، لكي تكون فعالة، يجب تنفيذها ضمن إطار زمني محدد، وإخضاعها لرصد دقيق واستعراض دوري لكفالة استمرار فائدتها وصلاحيتها ولتقييم تأثيرها على السكان المستضعفين والدول المجاورة. ومع ذلك فبينما شرع المجلس في تصميم جزاءات على هذا الأساس يتم للآن مواءمة تصميمها وتنفيذها ورصدها. وفي هذا السياق بالذات يمكن أن تكون نتائج عمليتي إنترلاكن وبون - برلين أدوات مفيدة أمام مجلس الأمن لو استخدمنا المبادئ التوجيهية الواردة في الدليلين.

ولذا نرجو أن تدرس الإجراءات والتوصيات - ولا سيما ما يتعلق منها بالحظر على الأسلحة والسفر والجزاءات المتصلة بالطيران - دراسة وافية في كل لجان الجزاءات فلعل الحظر على الأسلحة هو أعم التدابير التي يستخدمها مجلس الأمن في سعيه إلى صون السلم والأمن الدوليين. وهو أيضا من أكثر نظم الجزاء التي تنتهك تواترا. وكما رأينا في تجاربنا الماضية فإن الحظر على الأسلحة يؤثر على عدد من النشطاء في تمويل الأسلحة وبيعها وتهريبها. وفي السياق ذاته، نرى أن التوصيات بشأن الجزاءات المالية يمكن أن تفيد كثيرا أيضا في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وللاستفادة القصوى من التوصيات من الضروري أن يعتمد المجلس نهجا جديدا وشاملا وأن يكون ثابتا في تنفيذه ورصده. وجدير بالذكر أن الفريق العامل الذي أنشأه المجلس أيام رئاسة السفير أنوار شودري ممثل بنغلاديش، لوضع توصيات عامة بشأن كيفية تحسين فعالية جزاءات الأمم المتحدة، طلب إليه دراسة عدد من القضايا يشمل طرائق عمل لجان الجزاءات والتنسيق بين اللجان؛ وقدرة الأمانة العامة للأمم المتحدة على رصد تنفيذ الجزاءات بفعالية؛ والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، والتنسيق مع المنظمات الدولية الإقليمية وغيرها؛ وصياغة قرارات الجزاءات، بما فيها شروط الإبقاء على الجزاءات أو رفعها؛ وتقارير التقييم والتقييم الجاري للجزاءات؛ والرصد والتنفيذ؛ والتأثير غير المتعمد للجزاءات؛ والإعفاءات الإنسانية؛ والجزاءات الهادفة؛ ومساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ الجزاءات.

وقد أجرى الفريق العامل على مدى عدة شهور استعراضا مستفيضا. واستفاد في عمله من مدخلات الخبراء عن كل القضايا المطروحة. غير أن تقرير الفريق ظل معروضا على المجلس لشهور عدة ولكنه فشل حتى الآن في اتخاذ إجراء بشأنه. أما الملاحظات والتوصيات التي تضمنتها التقارير الصادرة عن عمليتي بون - برلين وإنترلاكن فقد استرعت اهتمام المجلس إلى ضرورة مواءمة أعماله بشأن تصميم وتنفيذ ورصد الجزاءات. ومناقشتنا هذه تبرز أهمية اتخاذ المجلس إجراءات بشأن تقرير الفريق العامل، واعتماده التوصيات الواردة فيه دون تأخير.

وسوف توفر عمليتا بون - برلين وإنتلاكن، إلى جانب التوصيات المعروضة على المجلس الآن، أدوات ضرورية لكفالة تحسين تنفيذ التدابير التي يتخذها المجلس الآن ومستقبلا. كذلك يجب أن نستفيد من العمل النافع الذي تقوم به آليات الرصد وأفرقة الخبراء. كما أننا نتطلع إلى المتابعة التي تجريها حكومة السويد لأغراض من بينها دراسة كيفية تحسين المواءمة والفعالية في إنفاذ قرارات مجلس الأمن ضمن التشريعات الوطنية.

وفي الختام أود أن أذكر، وقد أشرنا إلى ذلك في بياننا في نيسان/أبريل الماضي - بأنه بالإضافة إلى إصلاح

نظام الجزاءات وصنع السياسات فإن تحسين فعالية الجزاءات يتطلب تعزيز الآليات المؤسسية الداخلية في منظومة الأمم المتحدة، ويشمل ذلك تنمية قدرة رصد أكثر فعالية في الأمانة العامة وتوفير ما يكفي من الموظفين ومواءمة الإجراءات وتوافق المبادئ التوجيهية وطرائق العمل في لجان الجزاءات، والزيارات التي يقوم بها ممثلو لجان الجزاءات، والدراية التقنية والدعم، وتحسين التعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية.

ونعتقد أنه يجب على مجلس الأمن أن يعمل مع الجمعية العامة لكي يضمن أن تتسلم الأمانة العامة الدعم اللازم بشأن الميزانية بغية مساعدة لجان المجلس المعنية بالجزاءات في أعمالها.

وأود أن أشكركم مرة أخرى، السيد الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة وعلى السماح لنا بتبادل وجهات النظر حول هذه المسألة الهامة، مما يساعد المجلس على الاضطلاع بولايته من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين.

السيد هاريسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن امتنان وفد بلادي لحكومتي ألمانيا وسويسرا لدورهما الرائد ولمبادرتهما بالمضي قدما بعمليتي بون - برلين وانترلاكن، ونعرب عن امتناننا كذلك لحكومة السويد لما تضطلع به في المضي قدما بالعملية من الآن فصاعدا.

ونرى أن هاتين العمليتين تمكنان الخبراء وغيرهم، ممن يعملون في محفل واسع النطاق جدا، من التوصل إلى نتائج قيمة جدا.

ونرحب بصفة خاصة بالإرشادات الواردة بشأن أفضل الممارسات في صياغة قرارات الجزاءات التي تتخذها الأمم المتحدة وفي صياغة تشريعات تنفيذ هذه الجزاءات على الصعيد الوطني. وما يجب علينا أن نفعله الآن أن نبني على العمل القيم الذي سبق الاضطلاع به.

ونعتقد أن التركيز في هذا العمل يجب أن ينتقل الآن إلى تنفيذ وإنفاذ الجزاءات على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، نرى أنه قد تكون هناك دروس مستفادة من فرقة عمل الإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، التابعة لمجموعة الثمانية وقد أصدرت قوة العمل هذه إرشادات عن الإجراءات التي يجب على البلدان أن تتخذها لمتابعة الأرصدة وفحص العملاء وغير ذلك من سبل مكافحة غسل الأموال.

ونتساءل عما إذا كان من الممكن للخطوة التالية في عملية انترلاكن أن تضع إرشادات مماثلة لإنفاذ الجزاءات المالية ولتحديد الخطوات التي تتخذها البلدان لإنفاذ الجزاءات بناء على تلك الإرشادات.

والخطوة المنطقية التالية بعد ذلك هي إنفاذ الجزاءات. ونتفق على أن إحدى طرق تحسين الإنفاذ تحسين قدرات الأمم المتحدة عن طريق إنشاء وحدة رصد دائمة صغيرة، يستكملها فريق من الخبراء والأمانة العامة، التي سيكلفها مجلس الأمن برصد فعالية نظم العقوبات وإعداد التقارير بشأنها. ويتطلع وفد بلادي إلى إحراز تقدم مبكر بشأن هذه الفكرة.

وأخيرا، وأنا أتكلم باسم رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، أستطيع أن أقول إن وفد بلادي سيدرس إمكانية الاستفادة من أي دروس إيجابية من عمليتي بون - برلين وانترلاكن من أجل أعمال لجنة مكافحة الإرهاب، المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وبصفة خاصة - وهذه نقطة ذكرها السيد فال، الأمين العام المساعد، في مناقشتنا الأولى يوم الإثنين الماضي - قد تكون هناك جدوى من وضع نماذج لإجراءات تشريعية وتنفيذية تتبعها الدول عندما تحدد

ثغرات في الهياكل التي تنشئها لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن التوصيات التي تمخضت عن عمليتي بون - برلين وانترلاكن بشأن الجزاءات المالية والحظر على الأسلحة والجزاءات المتعلقة بالسفر والطيران توصيات مفيدة وتتيح أدوات قيمة لمجلس الأمن في أعماله. وتؤيد النرويج هذه المبادرات والتوصيات الرامية إلى تحسين فعالية الجزاءات.

والجزاءات الموجهة تمارس ضغوطا على صانعي القرار وتصمم بحيث تتفادى العواقب السلبية على عامة السكان. واستهداف الأفراد المسؤولين عن سياسات تهدد السلم والأمن الدوليين سيزيد من فعالية الجزاءات. وعند تصميم الجزاءات، لا بد من إيلاء الانتباه للنخبة الحاكمة وحركات المتمردين والإرهابيين وسبل تمويل أعمالهم. ويجب أن يكون الهدف تغيير أو تقييد سلوكهم وحماية السكان المدنيين من المعاناة المفرطة.

والدليل المنبثق عن عملية انترلاكن سيكون أداة قيمة في سياق الجهود الرامية إلى استخدام مصطلحات معيارية تتفق والتعاريف المستخدمة في القطاع المالي عند فرض جزاءات مالية.

وفضلا عن ذلك، يجب تطوير نظام لتعزيز التعاون الدولي من أجل منع التحويلات المالية غير المشروعة. وفي هذا الصدد، فإن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي اتخذ مؤخرا بشأن تهديد السلم والأمن الدوليين نتيجة للأعمال الإرهابية والعمل الذي اضطلعت به بعد ذلك لجنة مكافحة الإرهاب. يقدمان لنا نموذجا للتنفيذ يمكن أن يجرى المزيد من استكشافه من أجل نظم جزاءات أخرى.

وبفضل الدليلين اللذين وضعتهما حكومتا سويسرا وألمانيا الآن. فإننا وصلنا إلى معلم فيما يتعلق بوضع قرارات نموذجية. ونشعر بالامتنان للمبادرة التي اتخذتها حكومتا سويسرا وألمانيا وللدعم الذي تقدمانه. ويجب علينا أن نركز الآن على تنفيذ هذه التوصيات. وسنعمل من جانبنا لكي نضمن تجسيد هذه النماذج في نظم الجزاءات في المستقبل أو عند تعديل النظم الموجودة.

ولا يمكن أن تكون الجزاءات فعالة إلا إذا جرى احترامها وتنفيذها على الصعيد الوطني ويوفر الدليلان إرشادات عملية مفيدة تتعلق بالمتطلبات القانونية والإدارية اللازمة للتنفيذ. وسيكون التنفيذ الفعال للجزاءات الهادفة تحديا رئيسيا في المستقبل.

ونرى أن هناك إمكانيات ضخمة لزيادة الكفاءة من خلال بذل المزيد من الجهود المتضافرة على الصعيدين العالمي والإقليمي. وفي هذا الصدد نود مرة أخرى أن نسلط الضوء على متابعة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) من خلال إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب. ونود أن نؤكد كذلك ضرورة تقديم المساعدة التقنية والمالية الكافية إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القرار.

ونرحب باقتراح إنشاء وحدة دائمة للجزاءات الموجهة، وهو اقتراح يستحق المزيد من المناقشة في مجلس الأمن. ويمكن لوحدة الجزاءات أن تقدم دعما قيما للجان الجزاءات ذات الصلة فيما يتعلق باضطلاعها بمهامها. وفضلا عن ذلك، ستمكننا من الاستفادة من التجارب المؤسسية المستجمعة من مختلف نظم الجزاءات.

وأخيرا، نود أن نشكر السويد على مبادرتها بمتابعة عمليتي انترلاكن وبون - برلين. وتتطلع النرويج إلى العمل مع السويد وغيرها من الدول بغية استمرار تعزيز نظم الجزاءات لكي تضطلع الأمم المتحدة بفعالية بمسؤوليتها عن صون السلم والأمن الدوليين في نفس الوقت الذي تقلل من معاناة المدنيين.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): يقدر وفد بلادي تقديرا عظيما العمل الذي اضطلعت به حكومة سويسرا وحكومة ألمانيا من خلال عملية انترلاكن وعملية بون – برلين بشأن مسألة الجزاءات، ونثني على جهودهما وإسهامهما ومقترحاهما من أجل تطوير وتعزيز نظم الجزاءات الموجهة، التي تشكل جزءا من أدوات ممارسة الضغط على الدول التي تتحدى القانون الدولي.

وكل من التقريرين ثمرة مشاورات طويلة ومكثفة، ويبدو أنهما يأخذان في الاعتبار بوجهات نظر عدد كبير من الأطراف. وسيشكل التقريران أداة إرشادية مفيدة لأعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة فيما يتعلق بوضع نظم للجزاءات في المستقبل.

إن الأمم المتحدة، منذ إنشائها لجأت إلى الجزاءات لأغراض شتى لوقف العدوان على الأراضي، واستعادة الديمقراطية وسيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، واحتواء انتشار الأسلحة، وغير ذلك. وحتى التسعينات، لم تستخدم الأمم المتحدة إلا بالكاد أنظمة الجزاءات لتحقيق الأهداف المرجوة. ومنذ العقد الماضي فقط من القرن العشرين فُرضت الجزاءات بصورة متكررة. وفي التسعينات، فرض مجلس الأمن جزاءات في ١٢ حالة لا يزال البعض منها نافذا.

والسؤال الذي تتعين إثارته هل قامت أنظمة الجزاءات بعملها بالفعل – وهل حققت النتائج المرجوة منها. ونجد، في معظم الحالات، أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها. لقد بنيت الدراسات التي أعدت عن نجاح أنظمة الجزاءات أن معدل النجاح بصورة عامة هزيل. وإذا أردنا أن نتحقق على وجه الدقة من الأسباب التي أدت إلى فشلها، فسنصل إلى النتائج التالية.

أولا، أدى الاستمرار في تحدي الجزاءات وعدم مراقبتها بصورة تدريجية إلى تدهور فعاليتها. وثانيا، ثمة افتقار إلى أهداف ومقاصد واضحة لأنظمة الجزاءات. وثالثا، التفسيرات الغريبة لأنظمة الجزاءات التي يقدمها من يرغبون في توسيع معنى الجزاءات بقدر أكبر. ورابعا، عدد الدول الكثيرة التي تفتقر إلى القدرة في المجالات – القانونية والإدارية والمالية – لإنفاذ الجزاءات. وخامسا، زيادة أهمية التكاليف الاقتصادية والإنسانية على أهمية مزايا أنظمة الجزاءات.

ولكي يتسنى لنظام للجزاءات أن يكون فعالا وقابلا للإنفاذ، من المهم أن نضع مجموعة مقاييس واقعية وقابلة للتحقيق. أولا، ينبغي فرض الجزاءات وتطبيقها وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ومن ثم، ثمة حاجة إلى مزيد من القرارات المحددة غير الغامضة والموجهة نحو تحقيق النتائج. وثانيا، لا يمكن فرض جزاءات على دولة إلى الأبد، بل لا بد من استهدافها بوضوح. ولا بد تضمين فقرة تنص على نهايتها، استنادا إلى إما النتائج أو إلى إطار زمني. وثالثا، ينبغي فرض الجزاءات بصورة تدريجية، وتمارس ضغطا متماسكا تدريجيا. ورابعا، ينبغي أن يقوم المجلس باستعراض الجزاءات وتقييمها بصورة منتظمة. وخامسا، ينبغي، أيا كانت التكاليف، أن تتحاشى أنظمة الجزاءات وقوع الأضرار الملازمة لها، لا سيما على المدنيين الأبرياء.

وليس غريبا، أنه لم يوجه، طوال الفترات التي فرضت فيها أنظمة جزاءات، إلا قدر ضئيل من الاهتمام بآثار الجزاءات على المدنيين الأبرياء في الدول المستهدفة والدول المجاورة لها. ويتحتم إزالة هذا الأثر السلبي، أو على الأقل، تقليله إلى أدنى حد ممكن. والطريقة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف هي النظر في فرض أنظمة الجزاءات المستهدفة أو الذكية أينما كان ذلك ملائما – في شكل حظر مالي أو حظر على الأسلحة – أو جزاءات ذات صلة بالسفر أو الطيران. ونعتقد أنه بالمستطاع صياغة أنظمة جزاءات بل

لا بد أن تصاغ بطرق من شأنها أن تحمي المدنيين من أي ضرر لا لزوم له. والعمليتان تتصديان بالفعل لهذه الاهتمامات بقدر كبير من التفصيل.

ولذلك، نرحب كل الترحيب بتوحيد صياغة ومصطلحات أنظمة الجزاءات كي يستخدمها مجلس الأمن في جميع أنظمة الجزاءات التي سيفرضها في المستقبل حسبما ورد اقتراحها في الكتيبين كليهما. الأمر الذي يقدم إجابة منطقية وواقعية على الأسئلة التي أثارتها دول كثيرة وأطراف معنية بشأن عدم مواءمة وملاءمة أنظمة الجزاءات وبشأن الجانب العقابي فيها. ونوافق على الملاحظات الاستهلالية الواردة في الكتيب عن الجزاءات المالية المستهدفة التي تفيد بانطباق الجزاءات الذكية أو المستهدفة فقط على مجموعة فرعية من السكان. ونوافق على الملاحظة التي تفيد بأن الجزاءات غير المستهدفة لن تحقق الأهداف المرجوة بمعزل عن غيرها. ولا بد من النظر فيها بصفتها جزءا من استراتيجية سياسية ودبلوماسية متسقة وأوسع نطاقا.

وسندرس بصورة جادة المقترحات المتضمنة في التقريرين المعروضين على المجلس اليوم. وعمليتا انترلاكن وبرلين جديرتان بثنائنا وعلينا بالنظر إليهما نظرة واقعية. ويحدونا الأمل في أن ينظر مجلس الأمن على النحو الواجب في القرار النموذجي المقترح والمبادئ النموذجية المقترحة من أجل تسيير أعماله في المستقبل ومن الجدير النظر في هذا القرار وهذه المبادئ التوجيهية.

ويعرب وفدي عن اعتقاده الراسخ، بأنه يتحتم على جميع الأعضاء في الأمم المتحدة أن ينفذوا قرارات مجلس الأمن. وغالبا ما نرى أن الدول الأعضاء لا تراعي تلك القرارات بل إنها تهزأ بها علنا في بعض الأحيان. ونرى أن من شأن إنشاء لجنة تُخول بمسؤولية رصد تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرارات ذات الصلة بالجزاءات، أن يعزز فعالية قرارات الجزاءات. وينبغي أن تقدم اللجنة تقاريرها وتطرح توصياتها بشأن طريقة زيادة أو تخفيض ضغوط الجزاءات بصورة تدريجية استنادا إلى ما يطرأ من تطورات.

ونشيد بقرار الحكومة السويدية القاضي بمواصلة عملها بشأن الجزاءات، ونعرب عن أملنا في أن تسفر جميع الجهود مجتمعة عن تطوير نظام للجزاءات يتسم بالعدل والفعالية ويعزز، بأفضل طريقة تقدمية وقابلة للتطبيق، أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أبدأ بالإعراب عن امتناننا للسفير كاستروب من ألمانيا، والسفير ستايهلين من سويسرا والسيد هانز داهلغرن، وزير الدولة والشؤون الخارجية بالسويد. ونعرب أيضا عن الشكر للسيد إبراهيم فال، الأمين العام المساعد، على بيانه الاستهلالي.

وترغب كولومبيا في إثارة خمس نقاط محددة. تتعلق النقطة الأولى بفعالية الجزاءات. لقد حفزتنا عملية بون - برلين على التفكير في الأهمية الرئيسية لهذه القضية فيما يتصل بعمل المجلس، في ثلاثة مجالات بصفة خاصة، يتعلق المجال الأول بصورة مجلس الأمن وكيف يُنظر إليه. فإذا كانت الجزاءات غير عادلة، وإذا لم تكن قائمة على أسس صحيحة وتستند إلى دعم صحيح، سينظر إلى عمل المجلس بصفته غير ملائم وغير صحيح وستكون وثاقة صلة عمله موضع التساؤل. وثانيا، إذا لم تكن الجزاءات فعالة، فسيؤدي ذلك إلى الإضرار بصورة وشرعية المجلس. ولا بد أن تؤدي الجزاءات عملها؛ وبعبارة أخرى، لا بد أن تحقق الجزاءات النتائج المتوخاة.

وثالثا، حثتنا عمليتا بون - برلين وانترلاكن على التفكير في ضرورة أن يقيم مجلس الأمن اتصالات مع الأطراف الأخرى - ليس فحسب مع غير الأعضاء في

المجلس، بل وبصفة خاصة، مع الخصوم ذوي الصلة بتنفيذ الجزاءات. وما يجول في خاطري بخاصة المصارف والمنظمات المالية ومشاريع القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني التي تقوم بدور ذي صلة في تنفيذ الجزاءات ورصدها.

والنقطة الثانية التي أود أن أثيرها تتعلق بآثار الجزاءات. ويتمثل التحدي في إحداث تغييرات في سلوك الأطراف التي تمثل أنشطتها تهديدا للسلام والأمن الدوليين. بيد أن الصعوبة التي تواجه مجلس الأمن، تتمثل في كيفية إحداث ذلك التغيير في السلوك دون التأثير على الأشخاص الذين لا يشكلون تهديدا للسلام والأمن الدوليين – أي المدنيين.

والجزاءات تترك دائما أثرا سلبيا، ولكن ينبغي أن تكون لها آثار إيجابية متعددة على السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن يكون الأثر السلبي عاملا يمكن إخضاعه للسيطرة كما يمكن فرض تدابير طارئة للتعويض بصورة ملائمة عن الأثر السلبي المتوخى. الحالة في ليبريا – موضوع بدأت المناقشات بشأنه بالفعل في لجنة الجزاءات، وهو موضوع يقدم مثالا ملموسا يحثنا على بحث هذه النتائج. وسنواصل مناقشتنا له في مجلس الأمن.

أنا لا أرغب في مناقشة هذه الحالة بالتفصيل في هذا الوقت، ولكني أود إبرازها لأن الفرصة ستتاح لنا لبحث العناصر الإقليمية المكونة لهذه القضية، أي دور الأطراف الفاعلة الأخرى في ضمان إحداث تطور إيجابي في الحالة الإقليمية، فضلا عن آثار الجزاءات، وليس مجرد الآثار المتوقعة، بل أيضا المدخلات غير المتوقعة المتعلقة بالمساعدة الإنسانية لليبريا.

وتتصل النقطة الثالثة بمفهوم الجزاءات الذكية. وليس هذا مفهوما جامدا، بل هو مفهوم دينامي. وينبغي أن تحملنا التكنولوجيات الجديدة والأفكار الجديدة والأوضاع السياسية الجديدة والتحديات الدولية الجديدة على التفكير في هذا الجانب بشكل ديناميكي. ولذلك فإن اقتراح إنشاء آلية دائمة للرصد جدير بأن نتبين ما إذا كان يتمشى مع ضرورة تكيفنا مع ظروف محددة أو لا يتمشى معها. وفي هذا السياق، نعرب عن ترحيبنا بعملية استكهولم، لعلنا نجد من بين الأهداف التي وصفها وزير الشؤون الخارجية دالغرين، فرصة لنناقش بتعمق مزايا هذه الآلية وصعوباتها بصفة غير رسمية قبل أن نفعل ذلك في مجلس الأمن.

وتتعلق النقطة الرابعة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). لقد فتح تطبيق المادة ٤١ من الميثاق طريقا جديدا حافلا بالتحديات. ومع أن القرار ١٣٧٣ لم يستحدث الجزاءات، فإن تنفيذه ورصده يمكن أن يؤديا بالمجلس إلى اتخاذ بعض التدابير. فنحن، بعبارة أخرى، ننشيء هيكلا معياريا يتيح لهذا الجهاز اتخاذ القرارات من خلال الجزاءات الذكية. ويمكن أن يشكل هذا وجهة إضافية للتفكير بالنسبة لعملية استكهولم، بما أنه يشرك على نحو موضوعي العمليات التشريعية المحلية والخطوات والإجراءات المتخذة على ذلك الصعيد لتنفيذها.

وأخيرا، أختتم كلمتي بتكرار ما قاله أعضاء المجلس الآخرون بشأن أهمية اعتماد الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق العامل المعني بالجزاءات.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السفير السويسري شتالين، والسفير الألماني كاشتروب، والوزير السويدي دالغرين على إحاطاتهم المفيدة والقيِّمة للغاية منذ بضعة أيام وعلى العمل الهام الذي اضطلعت به حكومة كل منهم بشأن الجزاءات. وهذا العمل عظيم الفائدة للمجلس وللمجتمع الدولي بصفة عامة، ونثني عليهم لبذلهم هذا الجهد.

وتريد الولايات المتحدة أن تزيد فعالية الجزاءات كأداة من أدوات السياسات. وقد أنجزنا جميعا بالفعل الشيء الكثير في هذا الصدد خلال العام الماضي أو نحو ذلك، وتتطلب الظروف الراهنة، كما لاحظ السفير دالغرين منذ بضعة أيام، أن نهذب استعمالنا للجزاءات المتعددة الأطراف ونزيد في تحسينه بغية التصدي للتهديدات الموجهة إلى السلام والأمن الدوليين.

ونتفق جميعا على وجوب أن تظل الجزاءات خيارا صالحا من خيارات السياسة، ومع أن في وسعنا إجراء بعض التحسينات، إلا أن نظم الجزاءات السابقة كانت وما زالت فعالة، كما لوحظ في عدد من الدراسات التي ناقشناها في المجلس وفي مختلف الأفرقة العاملة على مدى الشهرين الماضيين. فهي أداة حيوية من الأدوات التي تستخدمها السياسات لتعديل سلوك دولة ما أو كيان يشكل خطرا على السلام الدولي أو ارتكب عملا من أعمال العدوان. إذ تتيح لنا الجزاءات في استخدام الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي نهجا أكبر من الإقناع، ولكنه أقل من استعمال القوة.

وستحاول بعض البلدان بطبيعة الحال أن تتفادى الامتثال للجزاءات. وسيحدث دائما انتهاك لها. وهذا أمر متوقع، ولكنه لا يعني عدم فعالية النظام ذاته. ولدينا أمثلة كافية على تأثير نظم الجزاءات على السلوك. ولكننا بالطبع نريد وسنواصل إجراء التحسينات.

وقد شارك ممثلو الولايات المتحدة بنشاط في مباحثات إنترلاكن وبون وبرلين، ونتطلع إلى الاشتراك في عملية استكهولم حين تستضيف الحكومة السويدية الجولة التالية من الاجتماعات لمناقشة التحقق فيما يتعلق بالجزاءات وتنفيذها. وتساعد هذه المناقشات على دعم العمل الذي نقوم به في نطاق المجلس لتعزيز الجزاءات بوصفها أداة فعالة من أدوات السياسات، بما في ذلك عن طريق زيادة استعمال جزاءات أفضل تحديدا للهدف، ولنبذل قصارى وسعنا لكفالة أن تكون الجزاءات فعالة وإنسانية في الوقت ذاته. فنحن نريد أن نفعل أفضل ما يمكن لنرى أن الجزاءات المفروضة من جانب مجلس الأمن تشكل أدنى حد من الخطر للسكان المدنيين.

ولا أملك في هذا الصدد إلا أن ألاحظ شيئا من السخرية وراء الجهود التي يبذلها المجلس لاستحداث وفرض جزاءات فعالة. فماذا يستطيع المجلس عمله، رغم أفضل محاولاتنا، حين يحتفظ نظام دكتاتوري بشعبه رهينة؟ وماذا يخطر ببالنا حين تحرم دولة أو حكومة شعبها من الطعام والدواء والمأوى، وهي بنود لدى المجتمع الدولي الاستعداد لتوفيرها لمن يلقون منه أشد المعارضة؟

ومن دواعي الأسف أن نرى تلك الحالة الآن في العراق وأفغانستان وغيرهما. وفي حالة العراق، أيدنا نهجا جديدا إزاء الجزاءات في الربيع المنصرم، ولكن محاولاتنا المستمرة لتحسين برنامج النفط مقابل الغذاء ونظام الجزاءات المفروضة على العراق تعرضت للإعاقة. وهذا أمر ينبغي عمله، وسنواصل السعي للاتفاق بشأن هذه المسألة الملحة.

وبينما تسلم الولايات المتحدة بأهمية تقليص الأثر الإنساني المترتب على الجزاءات إلى الحد الأدنى، يجب أن يفكر أعضاء المجتمع الدولي أيضا في الأثر الإنساني لعدم فرض الجزاءات. فاتخاذ هذا القرار له أيضا عواقبه. وهذه مسؤولية ثقيلة ملقاة على عاتق أعضاء مجلس الأمن وينبغي لنا جميعا أن نتصدى لها بمنتهى الجدية.

وقد تم حتى الآن عمل الكثير لتحسين الجزاءات بوصفها أداة من أدوات السياسات، سواء داخل المجلس أو خارجه. وسنواصل دعم الجهود المبذولة لتحسين فعالية الجزاءات مع خفض عواقبها غير المقصودة إلى أدنى حد. وسننضم أيضا إلى غيرنا من الأطراف المهتمة بالأمر في

استكشاف كيفية تحقيق الفعالية والاتساق قدر الإمكان في رصد الجزاءات وتنفيذها.

السيد عون (مالي) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشكركم يا سيدي الرئيس على أخذكم زمام المبادرة بعقد هذه الجلسة العلنية للنظر في المسائل العامة المتعلقة بالجزاءات. ونود أن نشكر السيد إبراهيما فول، الأمين العام المساعد، على ما يتسم به عرضه لهذا الموضوع من الشمول والدقة والتفصيل.

ونود أن نشكر أيضا الحكومتين السويسرية والألمانية على مساهماتهما الهامة في تحسين نظم الجزاءات التي لدينا من خلال عملية إنترلاكن بشأن الجزاءات المالية وعملية بون-برلين بشأن الجزاءات الذكية، ولا سيما عمليات الحظر على الأسلحة والسفر. ونشكر الحكومة السويدية على مبادرتها بمتابعة عملية إنترلاكن وعملية بون-برلين، ونرحب بمشاركة الوزير السويدي في مناقشاتنا.

ونرجو أن تشكل النتائج والتوصيات المحددة المنبثقة عن هذه العمليات أدوات مفيدة تعين المجلس على تحديد أفضل وقت لفرض الجزاءات بموجب الفصل السابع من الميثاق.

ومع أن الجزاءات أداة مفيدة يمكن للمجلس أن يستخدمها في ظروف معينة بموجب الميثاق، إلا أن من الصحيح أيضا أنها أصبحت مصدرا للقلق المشروع من جانب المجتمع الدولي بالنظر إلى آثارها السالبة وغير المرغوبة. ولهذا السبب يجب أن يعد مجلس الأمن نظما وظيفية للجزاءات تحدث الحد الأدنى من الآثار الجانبية غير المستحبة.

وفي هذا الصدد، يجب ألا يتقرر فرض الجزاءات، وهي أفضل التدابير القسرية، قبل استنفاد جميع السبل الأخرى المتوخاة في الميثاق لتسوية النزاعات سلميا. كما نرى أن الجزاءات بوصفها أدوات مشروطة ومؤقتة، يجب أن تشمل بعض الاستثناءات الإنسانية، لكي يتسنى تقديم المعونة لأضعف قطاعات السكان، ولتقليل آثارها على السكان المدنيين وعلى الدول الثالثة إلى أقصى درجة.

وفضلا عن ذلك، نعتقد أنه ينبغي رفع الجزاءات بمجرد الوفاء بمتطلبات مجلس الأمن، لأن هذا ليس من شأنه فحسب أن يعزز شرعيتها، بل من شأنه أيضا أن يعزز من قبولها لدى المجتمع الدولي الذي يجب أن تكون هذه الجزاءات معبرة عن إرادته.

ونحن نرحب بالخطوات الجديدة التي اتخذها المجلس من أجل فرض جزاءات تكون موجهة بدقة نحو الهدف ولها حدود زمنية، الغرض منها تغيير سلوك أفراد أو مجموعات محددي الهوية. فالدراسات التي أجريت بشأن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على مدى عقد من الزمان، أظهرت أن الجزاءات نادرا ما حققت أهدافها، على الرغم من أنها جلبت معاناة يعجز عنها الوصف للسكان المدنيين. ومن هنا تقوم الحاجة إلى إجراء تقييم متواصل لأثرها الاقتصادي - الاجتماعي.

ختاما، يأسف وفد بلادي لأنه على الرغم من العمل البارز الذي تم إنجازه، لم يكن بالإمكان دائما التوصل إلى توافق في الآراء حول تقارير الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالجزاءات. ووفد بلدي يؤيد تمام التأييد التوصيات الواردة في التقرير الذي يقترح تدابير ملموسة لمجلس الأمن لتعزيز فعالية نظم الجزاءات الحالية، بالإضافة إلى توجه محدد لأي إجراء في المستقبل.

السيد كونوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر ممثلي ألمانيا وسويسرا على عرضهما للدراستين اللتين اضطلعا بهما في سياق عمليتي بون - برلين والترلاكن. كما ندين بالامتنان لممثل السويد على استعداد بلده لمواصلة دراسة موضوع تطبيق الجزاءات.

لقد استوعبت مسألة الجزاءات جزءا كبيرا من عمل مجلس الأمن خلال العقد الماضي. فالجزاءات تشكل أداة قوية لإحداث تأثير على الناس. إلا أن فعاليتها تتوقف مباشرة على مدى صحة تقييم المجلس لمستوى الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين. وهذا هو السبب في أن مسألة المبادئ والطريقة التي تطبق بها هذه الجزاءات تستحق منا أقصى درجات الاهتمام.

وقبل اللجوء إلى أي نظام للحظر، يتعين على المجلس أن يقدر أي أثر سلبي ممكن يترتب على التدابير التقييدية بالنسبة للسكان الذين لا يتحملون مسؤولية سياسية مباشرة عن الإجراءات التي تتخذها السلطات الرسمية، وكذلك أي إضرار محتمل بمصالح بلدان ثالثة.

لذا، نرى أن فرض الجزاءات يمثل تدبيرا صارما لا ينبغي اللجوء اليه إلا بعد استنفاد كل الأساليب الأخرى التي يقصد بها إحداث تأثير سياسي، وعندما يقرر مجلس الأمن أن هناك خطرا حقيقيا يهدد المجتمع الدولي. ويجب أن تفرض الجزاءات بالتقيد الصارم بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي. ويجب أن تسعى إلى تحقيق أهداف معلنة بوضوح؛ ويجب أن تكون موجهة بعناية نحو الهدف؛ وأن تخضع لاستعراض منتظم؛ وأن تحدد بوضوح الشروط اللازمة لرفعها. ولا يجوز السماح بفرض تدابير ليس لها فترة زمنية محددة.

ونرحب بالاتجاه السائد الذي يحبذ اتخاذ المجلس مقررات بخصوص إطار زمني يحدد أجلا للجزاءات. ومن الأمثلة على الإجراءات الناجحة التي اتخذها المجلس في هذا الصدد، فيما نعتقد، القرارات المتعلقة بالجزاءات المفروضة على الطالبان والجزاءات المفروضة على ليبريا.

وسوف ندرس بعناية الكتيبين المتعلقين بالجزاءات الموجهة. وإننا على ثقة بأن هذين التقريرين سيكثر الطلب عليهما بين العديد من الدول سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها. ونعتقد أنهما سيساعدان الدول في عملها بشأن النقاط الدقيقة التي ترد في القرارات المتعلقة بتطبيق الجزاءات، وستكون مفيدة أيضا بالنسبة للنظم العملية القائمة حاليا لتنفيذ المقررات على الصعيد الوطني. وهذه المسألة الأخيرة ستكتسب أهمية خاصة لدى الدول، لأنها تقع في نطاق صلاحيات ومسؤوليات الدول الملزمة بتقديم تقارير إلى مجلس الأمن عن التدابير التي اتخذتها امتثالا للجزاءات.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): ننضم إلى زملائنا في توجيه الشكر لممثلي سويسرا وألمانيا على عرضيهما وعلى كتيبيهما المفيدين جدا بشأن عمليتي بون – برلين وإنترلاكن، واللذين تم توزيعهما علينا في جلسة يوم الاثنين. ونحن نشيد بالجهود المشكورة التي تبذلها الحكومات بغية تحسين نظام الجزاءات المالية، إلى جانب نظم حظر الأسلحة وحظر السفر.

ونظرا لضيق الوقت، نأمل، سيدي الرئيس، أن تسمحوا لنا بالإدلاء ببيان مستهدف يتألف من ثلاث نقاط أساسية.

أولا، فيما يتعلق بالعرض الذي قدمه وزير خارجية السويد، دالغرين، نود أن نعرب عن تعاطفنا معه للإحباط الذي تحمله بوصفه رئيسا للجنة الجزاءات المعنية بسيراليون. فبصفتنا رئيسا للجنة الجزاءات المعنية بليبريا، شهدنا نفس لحظات النجاح والقصور. وعلى سبيل المثال، كان علينا أن نيسر تنفيذ قائمة بحظر السفر. ومنذ صدور هذه القائمة في حزيران/يونيه، واجهنا العديد من الصعوبات التي نوقشت في الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي تم تنظيمها في إطار العمليتين، وخصوصا بالنسبة لإزالة أهداف من قبل هذه القوائم. وبينما نحيط علما بالاقتراح الوارد من عملية بون – برلين بأن تتولى لجان الجزاءات معالجة هذه المسألة، عن

طريق تفويضها بتحديث القوائم، فالواقع هو أن لجان الأمم المتحدة المعنية بالجزاءات لا تملك الموارد اللازمة للقيام بذلك، كما أنه لا توجد أية متابعة مؤسسية داخل منظومة الأمم المتحدة لرصد تنفيذ الجزاءات.

ثانيا، إن الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة، إذا ما صممت ونفذت على النحو الواجب، يمكن أن تكون جد مفيدة. ومع ذلك، وكما أكدت مالي وكولومبيا وجامايكا وموريشيوس، ووفود أخرى، فإن صورة جزاءات الأمم المتحدة لم تكن مشرفة. فالأمم المتحدة وجزاءات الأمم المتحدة كثيرا ما تلام على المحن الاقتصادية التي يمر بها البلد المستهدف. وقد يرجع ذلك، جزئيا، إلى الآثار الجانبية غير المقصودة المترتبة على الجزاءات. غير أن الجزء الأعظم من المشكلة، في رأينا، يمكن إعزاؤه إلى عدم تنفيذ الجزاءات بفعالية حتى الآن. وعليه، ومع أن الأمم المتحدة قد فازت هذا العام بجائزة نوبل للسلام بالاشتراك مع الأمين العام، فإن مصداقية الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات قد تدهورت بشكل خطير على امتداد السنوات الـ ١٠ الماضية. ويجب علينا أن نوقف هذا التدهور.

ثالثا، وبما أن الجزاءات تمثل واحدة من أهم الأدوات التي يملكها مجلس الأمن، فمن واجب المجلس أن يكفل تحقيق أهدافه دون التسبب في آثار إنسانية غير متناسبة مع الهدف. وكما لاحظت الولايات المتحدة، فإن هذا يعني ضمان أن تظل الجزاءات أداة وجيهة من أدوات السياسة العامة. وبالتالي، سرنا أن نعلم أن عملية ستكهولم ستركز على تنفيذ ورصد الجزاءات الموجهة. ونود أن نعرب سلفا عن تأييدنا لعملية ستكهولم، على أمل أن يسفر عملها عن تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة بطريقة أكثر فعالية.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، نشكركم على تنظيمكم لعقد هذا الاجتماع المهم لمجلس الأمن، لتناول مسألة الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة. لقد مكننا هذا الاجتماع من الاستماع إلى البيانين الشيقين اللذين أدلى بهما سفير ألمانيا والمراقب عن سويسرا بشأن نتيجة عمليتي بون - برلين وإنترلاكن، والاستماع أيضا إلى وزير خارجية السويد. ونتوجه اليهم جميعا بشكرنا الجزيل.

وتتيح هذه الجلسة كذلك فرصة لأعضاء المجلس لكي يعربوا مرة أخرى عن آرائهم بشأن مسألة الجزاءات. والتدرج في مناقشة مسألة الجزاءات في المجلس أمر يستحق التشجيع لأنه يمكننا من مواصلة التفكير في السبل والوسائل التي تؤدي إلى جعل آلية الجزاءات وسيلة متَّئدة ورشيدة وفعالة لصون السلم والأمن الدوليين.

وكما تبين لنا من مناقشات المجلس في العام الماضي ومن بيانات عديدة تم الإدلاء بها في الجمعية العامة وفي محافل أخرى خارج الأمم المتحدة، فإن منظمتنا تمر الآن بمرحلة حاسمة. ولا بد من أن تكون لنا نظرة جديدة على آلية الجزاءات التي أتاحها الميثاق للمجلس كملاذ أخير بعد استنفاد كل سبل التسوية السلمية للمنازعات بموجب الفصل السادس من الميثاق.

وخلال العقد المنصرم بصفة خاصة، أظهرت ممارسات الأمم المتحدة أن هناك حاجة إلى إحداث عدد من التغييرات التي من شأنها أن تعزز فعالية الجزاءات وتحد من آثارها على السكان المدنيين - وهي آثار يمكن أن تكون مدمرة كما رأينا، بينما تحمي في نفس الوقت مصالح البلدان المجاورة التي تكون لها روابط اقتصادية كبيرة مع البلدان المستهدفة.

ونرى أن هذه الأهداف الثلاثة تعني أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ منهجا جديدا للجزاءات يسترشد بالمبدأ القائل بأن الجزاءات ينبغي أن تظل جزءا لا يتجزأ من

استراتيجية شاملة لتسوية الصراعات ومنع اندلاعها، بكل ما للصراعات من مكونات سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية، نظرا لأن الجزاءات كما هو واضح ليست هدفا في حد ذاتها. ويجب إيلاء الاهتمام لضرورة وضع حد زمني للجزاءات. ويلزم باختصار وجود رؤية للمشاكل وللحلول الممكنة لها.

ولمعالجة البعد الإنساني معالجة جادة، يتعين علينا أن نستعرض بشكل منهجي آثار الجزاءات التي نفكّر في فرضها - إذا ثبتت ضرورة ذلك - قبل فرضها، ثم نستعرضها بصفة دورية خلال تطبيقها. وعلينا أيضا أن نضع أحكاما للحالات الإنسانية الاستثنائية الضرورية، وهي حالات غذائية وطبية ودينية وما إلى ذلك.

وبالنسبة لما للجزاءات من آثار على بلدان ثالثة، ما فتئت بلادي تشدد دوما على ضرورة مراعاة شواغل هذه البلدان ومعالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجهها بسبب تطبيق الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن بموجب المادة ٥٠ من الميثاق. ولا بد لنا من أن نبحث عن السبل التي تكفل بأن يصبح هذا الهدف واقعا ملموسا، نظرا لأن تنفيذ الجزاءات مسؤولية جماعية تقع على عاتق المجتمع الدولي ككل.

ويعتقد وفد بلادي اعتقادا راسخا أنه يتعين على المجلس أن يسعى إلى النهوض بممارسة جديدة للجزاءات. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي للمجلس، الذي أنشأ فريقا عاملا في العام الماضي من أجل إعداد توصيات بشأن المسائل العامة للجزاءات، أن ينظر الآن في التقرير، الذي قدمه ذلك الفريق العامل بعد عمل استمر عدة شهور بقيادة السفير شودري، بغية اعتماده. إن مشروع التقرير المقدم ليس مرضيا بشكل تام، إلا أنه ينبغي أن يدرس بعناية ويدعم من جانب المجلس حتى يمكننا السير قدما في تطبيق التوصيات التي يقرها المجلس. وعلى الرغم من أوجه القصور التي لمسناها في التقرير، فإنه ينص على تغييرات هامة فيما يتعلق بشتى جوانب هذه المسألة.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود بادئ ذي بدء أن أنضم إلى زملائي في توجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على الترتيب لعقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أشكر ممثلي سويسرا وألمانيا على إحاطتيهما. ونرى أن عملية إنترلاكن وعملية بون - برلين تفيدان تماما مناقشات المجلس حول مسألة الجزاءات. والواقع إن الإحاطة التي قدماها لنا والكُتيبات التي عمّماها علينا مفيدة جدا لمناقشتنا.

كما أشكر وزير الدولة السويدي على بيانه. ويسرني أن السويد ستنظم أنشطة ذات صلة لمواصلة المناقشة بشأن الجزاءات. وستشارك الصين بفاعلية في عملية ستكهولم، وهي تتمنى لها كل نجاح.

إن الجزاءات أداة إلزامية منحها الميثاق للمجلس كيما يفي بواجبه في صون السلم والأمن الدوليين. وخلال السنوات العشر الماضية، لجأ المجلس إلى الجزاءات على نحو أكثر تواترا، الأمر الذي سبب قلقا متزايدا للمجتمع الدولي إزاء الأضرار الفادحة التي تسببها الجزاءات الشاملة للسكان المدنيين. وينبغي جعل الجزاءات أذكى، والهدف الذي تتوخاه أوضح، وتفادي آثارها الإنسانية أو تقليلها، وحسم المشاكل الاقتصادية التي تسببها الجزاءات لبلدان ثالثة حسما فعالا - كل هذه الأمور تحتاج إلى النظر المتأني من جانب المجلس.

وما فتئ الوفد الصيني يشدد دوما على أن الجزاءات هي مجرد وسيلة وليست غاية في حد ذاتها. وقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عما يسمى باستراتيجية الخروج في عمليات السلام. ونحن بحاجة أيضا إلى استراتيجية

للخروج بالنسبة للجزاءات – وهذا يعني أنه عندما يقرر المجلس فرض نظام للجزاءات، فعليه أن ينظر ويقرر كيف ينهي تلك الجزاءات بمجرد أن يتحقق الهدف من فرضها. وينبغي عدم فرض أي جزاءات أخرى لا يكون لها هدف واضح، وفترة زمنية محددة، وشروط واضحة تماما لدفعها.

وفي العام الماضي، عقد المجلس مناقشة علنية حول مسألة الجزاءات، وأنشأ فريقا عاملا لهذا الغرض. وقد قام هذا الفريق بقيادة السفير شودري ممثل بنغلاديش بإعداد مشروع تقرير بعد مشاورات متعمقة. ومشروع التقرير هذا شامل ومفصل وهو يتضمن توصيات إيجابية وعملية. وأملنا أن يعتمد هذا المشروع وتنفذ توصياته بأسرع ما يمكن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لعل أعضاء المجلس يتذكرون أنني قمت في مستهل فترة رئاسة أيرلندا للمجلس باستكشاف إمكانية التوصل إلى خاتمة لمسألة تقرير الفريق العامل بشأن المسائل العامة للجزاءات. وكما يدرك أعضاء المجلس فإن النتائج المقترحة من الرئيس قد تم تعميمها على أعضاء المجلس في شهر شباط/فبراير من هذا العام، إلا أنه لم يتيسر بعد الاتفاق على نص نهائي.

وأرى أنه من الأهمية بمكان التوصل إلى اتفاق حول هذا النص. وما زال هناك عدد قليل من الاختلافات. ومع أن هذه الاختلافات تتصل بمسائل تتسم بقدر من الحساسية، ولكن في رأيي يمكن التغلب عليها. وقد اجتمعنا خلال الأسبوعين الماضيين مع كل الأطراف المعنية في عدد من المناسبات من أجل التوصل إلى تفاهم أوضح بشأن النقاط المعلقة المختلف عليها، وذلك لمحاولة تحديد الوسائل الممكنة للتغلب على العقبات المتبقية. وهذه المناقشات ما زالت مستمرة، وآمل أن أبلغ أعضاء المجلس عما قريب بكل المستجدات في هذا الخصوص.

وبهذا يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.